لننظرْ صوب آسيا

بقلم غسان سلامة

عجبت في كل من زياراتي لمنطقة الخليج العربي، بمدى اهتمام النخب الخليجية، سياسية وثقافية واقتصادية، بتطور القارة الآسيوية مما لا تجد له مثيلا في دول المشرق ولا في المغرب، حيث ما زالت النخب في اكثريتها مشدودة نحو علاقة قديمة او متجددة مع المجموع الاوروبي، او جانحة نحو الانبهار غير المشروط بالقدرات الاميركية. ويظهر الخليجيون في اهتمامهم الآسيوي هذا نوعا من الحداثة الفكرية، بينما ينهمك ملايين الاسيويين في تشغيل الادارات والمصانع والخدمات بل والمنازل في مختلف دول الخليج النفطية. ولم تعد دول الخليج تتردد في استيراد السيارات والادوات المنزلية بل والصواريخ الحربية والرادارات من اليابان والصين فيما تتزايد الاواصر الدينية بين الجزيرة العربية وشرق آسيا المسلم في اندونيسيا وماليزيا وباكستان.

لذلك كله يبدو الخليجيون على بينة اوضح مما هو حاصل في آسيا، اكثر من عموم العرب بكثير. وهم في

– التتمة في الصفحة ١٨ –

– تتمة المنشور في الصفحة ١ –

ذلك محقون. فما هو حاصل في الشرق الاسيوي مثير للتأمل والمتابعة بل والتقليد. ومهذي بعض المؤشرات الدافعة للتفكير.

– كان الشرق الاسيوي يمثل عام ١٩٦٠ اربعة في المئة من مجموع الناتج الاقتصادي العالمي، ولكنه استطاع في ٣٥ عاما ان يضاعف حصته من ذلك الناتج ست مرات فاصبح يسيطر على ٢٥ في المئة منه، اي ما يضاهي (بل ما تجاوز) مجموع الانتاج في شمال اميركا (الولايات المتحدة + كندا + المكسيك).

– وتمكن الشرق الاسيوي في عقد من الزمن واحد (١٩٨٥–١٩٩٥) من ان يسجل بمفرده نصف النمو العالمي من الانتاج محتكرا ٤٠ في المئة من مجموع الاستثمارات الخارجية العالمية. وتجمع في خزائن دوله (ولاسيما اليابان وتايوان وكوريا) من العملات الاجنبية احتياطي يفوق حجما احتياطي الدول السبع الاكثر تصنيعا في العالم.

– وقد نفهم سرعة النمو الاقتصادي الاسيوي بصورة افضل ان ذكرنا ان بريطانيا لم تتمكن من مضاعفة ناتجها الاقتصادي لكل مواطن الا في فترة ٥٨ عاما، بينما توصلت الولايات المتحدة الى هذه النتيجة في ٤٧ عاما واليابان في ٣٣ عاما. اما في عصرنا هذا فقد تمكنت اندونيسيا من مضاعفة هذا المؤشر مرتين في فترة لم تتجاوز ١٧ سنة، وكوريا الجنوبية في فترة ١١ سنة، والصين في اقل من عشر سنين وتمكنت تايلندا من الاحتفاظ بوتيرة نمو اقتصادي سنوي فاقت ٧,٥ في المئة خلال العقد المنصرم، بينما فازت الصين الشعبية باستثمارات خارجية تفوق ٤٠٠ مليار دولار خلال العشر سنين الماضية.

وبينما تبقى التجارة البينية العربية على هزالها المهني، تمكنت الدول الاسيوية من مضاعفة تجارتها البينية مرتين في اقل من ٢٠ عاما. وبينما مازلنا نتغنى تارة بمشاريع السوق العربية الموحدة وطورا بالشرق الاوسطية واحيانا بالتكامل الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط، انتقلت نقطة الثقل في التجارة العالمية نحو الشرق. اذ علينا ان نأخذ علما بصورة واضحة وبالقدر الضروري من القلق بهذا الرقم: ثلث التجارة العالمية يتم اليوم عبر المحيط الهادىء بين ضفتيه الاسيوية والاميركية. وهو رقم في تزايد مطرد بحيث لم يعد هناك مجال للشك بأن المحيط الهادىء يشكل القناة الرئيسية للتبادل العالمي في الرساميل والبضائع والمبتكرات التقنية المتقدمة اليوم وغدا وبعد غد.

ولئن كنا نحن لم نتنبه الى هذا الأمر، فان واشنطن قد فعلت. وللرئيس كلينتون دور حاسم في اعادة تركيز الاستراتيجيا الاميركية بدفعها تدريجا للاهتمام بجناحها الآسيوي اكثر من ميلها العتيق نحو النظر الى اوروبا وما وراء اوروبا من عرب وافارقة وروس. فالرئيس كلينتون هو اول رئيس اميركي ينتخب عام ١٩٩٢ بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي واضمحلال "الهم الروسي"، و"البناء الاطلسي" اللذين كانا شغل الرؤساء الاميركان الشاغل وقمة اهتمامهم منذ ١٩٤٥. والرئيس كلينتون لم يشترك جنديا في الحرب العالمية الثانية مثل كينيدي او بوش. كما استطاع التهرب شابا من الخدمة العسكرية في فيتنام. لذا فهو يتميز بعقل طازج غير محكوم بثنائية الاقطاب ولا بالهواجس العسكرية والاستراتيجية ولا بالمعطيات النووية.

وعبر كلينتون عن هذه الجدة في النظرة عن طريق آخر فمن اولى مبادراته بعد انتخابه رئيسا تأسيس "مجلس للامن الاقتصادي" امس يوازي في اهميته "مجلس الامن القومي" التقليدي الذي تخرج منه هنري كيسينجر وزبغنيو بريجينسكي وغيرهما من مفكري الحقبة السياسية البائدة. كما بادر الى مأسسة الانخراط الاميركي النشط في تحديد معالم الشرق الاسيوي من خلال دعوته الى قمم دورية للدول المشاطئة للمحيط الهادىء كانت اولها قمة فانكوفر قبل ثلاثة اعوام وكانت آخرها وفي الارجح اهمها القمة الاحتفالية الكبرى التي انتهت لتوها في مانيلا، عاصمة الفيليبين.

فالقوة الاميركية، وهي الاغنى والاشد ساعدا في العالم اليوم وفي القريب المنظور، ليس في وسعها ان تنعزل عن المنطقة الاعظم نموا في العالم والاكبر سكانا والاكثر طموحا، ولا هي تستطيع ان تقبل بأن تدع "اسيا للاسيويين" كما يحلو لبعض مناهضي واشنطن ان يقولوا. لذا سارعت واشنطن الى وقف الميل المتصاعد نحو بناء "هوية ذاتية آسيوية" تغلب عليها النزعات الكونفوشية، والقوميات المحلية، ساعية لأبداله بمفهوم آخر هو مفهوم "اسرة المحيط الهادىء"، مما يمكنها من شرعنة اقحام نفسه في تحديد معالم المستقبل الاسيوي.

وتميزت السنون القليلة الماضية بجهد اميركي دؤوب لتطبيع النفوذ الاميركي في آسيا ولتدعيم اسباب استمراره. فقامت واشنطن اولا بتطبيع منهجي لعلاقاتها المتأزمة مع فيتنام، البلد الذي عرفت فيه القوة العالمية الاولى مرارة الهزيمة العسكرية لعشرين عاما خلت، وذلك رغم معارضة واسعة لذاك التطبيع ان في صفوف الكونغرس الاميركي او في داخل القيادة الفيتنامية. وطورت واشنطن علاقاتها بالفيليبين فاقفلت فيها قواعدها العسكرية وحولت المساعدات السابقة الى استثمارات منتجة تدعم المنحى الديموقراطي في ذاك الارخبيل. وفتحت واشنطن نافذة جديدة على كوريا الشمالية بعد وفاة كيم ايل سونغ ودخلت معها في حوار لا يخلو من التهديدات بغية منعها من انتاج اسلحة نووية كانت تلك الدولة العجيبة على وشك انتاجها. ونشطت واشنطن ايضا في اتجاه دول آسيا الوسطى المتحررة حديثا من ربقة موسكو وراحت تساعدها على تنويع طرق اتصالها بالعالم كي لا تبقى مرتهنة للمعبر الروسي الاوحد لمنتجاتها من النفط والغاز. فهذي شركة شيفرون منهمكة في انتاج الغاز في كازاخستان، وهذه اكسون تحاول مد انبوب طوله ٨ الاف كيلومتر من آسيا الوسطى الى الشواطىء الصينية، وهذه انرون تحاول مد الهند وباكستان بالغاز انطلاقا من قطر بينما تعمل يونوكال على ربط تركمنستان بالمحيط الهندي، وهدف كل هذه المخططات منع كل من موسكو وطهران من لعب دور الوسيط بين دول آسيا الوسطى المعزولة جغرافيا، وعرض البحار.

نشاط متنوع محموم هدفه واحد: تثبيت الولايات المتحدة كراعية كبرى للتطورات الآسيوية. واذا وقف زعيم آسيوي واحد ينتقد هذا السعي الواضح للهيمنة ردت واشنطن مهددة تارة باقفال اسواقها امام المنتجات الاسيوية وطورا بسحب قواتها (نحو مئة الف جندي) من المسرح الآسيوي. كلا التهديدان يؤخذ مأخذ الجد في عدد من الدول الآسيوية المتقدمة صناعيا والضعيفة عسكريا ولاسيما في اليابان وتايوان، من امكان لجوء واشنطن الى العقوبات التجارية او من امكان سحبها لقواها العسكرية، او حتى من عدم وجودها الديبلوماسي الحثيث. وبهدف تجنب اي ميل اميركي نحو الانعزال عن آسيا، ترفض عواصم هذه الدول اجمالا لما تطلبه واشنطن في مجالات متعددة كفتح الاسواق المحلية، وشراء سندات الخزينة الاميركية، والاسهام في تكاليف الانتشار العسكري الاميركي، وحتى (ولو على مضض في مختلف هذه الدول) بقدر من الاحترام لحقوق الانسان وللتعددية السياسية.

لهذا التمسك الآسيوي شبه الطفولي بدور اميركي فاعل اسباب عديدة اعظمها على الاطلاق يلخص بكلمة واحدة: الصين. فالجبار الآسيوي يجمع في ذاته خليطا من المميزات المثيرة للقلق. لقد انفتحت بلاد ماو تسي تونغ اقتصاديا بحيث امست سوقا لا بديل منها، وبينما تتخوف اليابان وتايوان وهونغ كونغ من العملاق الصيني فانها تتنافس بصورة مرضية على توظيف اموالها في الصين وعلى نقل مصانعها المتطلبة يدا عاملة بخسة الى شانغهاي وكانتون وعلى احتلال الواجهات التجارية في سوق تضم مليارا ونيفا من المستهلكين عطشى لكل انواع السلع وبات لدى الملايين فيها قدرات مالية هائلة لشراء تلك السلع. لكن الجنوح نحو الرأسمالية لم يرافقه تطور ديموقراطي مماثل كما حصل في روسيا، بل على العكس، فما زال الحزب الشيوعي القديم بقادته العجزة (اصغرهم في السبعين من عمره) يمسك بناصية الدولة واجهزة الجيش والشرطة، ولا يتردد في استعمالها لقمع التمرد في التيبت، او لقتل الطلاب المتعطشين الى الحرية في ساحة تيان ان مان في بكين قبالة المدينة الممنوعة التي يصعب على من زارها نسيان الرهبة التي تتملكه حين يلجها وتمثال ماو وراءه يراقب خطواته وهو داخل اليها.

ويجمع زملاؤنا المختصون بالشؤون الصينية على التأكيد ان الروح القومي الصيني هو الآن في اوجه. ويفسر هذا الجنوح القومي (بل الشوفيني) مسلك بكين المهووسة باستقلاليتها في السياسة العالمية. ففي كل اجتماع عالمي، ايا كان موضوعه، ترى المندوب الصيني يذكر العالم (وواشنطن بالذات) بان النظام العالمي قائم على مبدأ سيادة الدول التامة، ولا وجود لشيء اسمه "الاسرة الدولية" يحق لها ان تحدد مطامح الدول بتملك اي نوع من الاسلحة تشاء، او سياستها في مجال حقوق الانسان او في مجال التكاثر السكاني او تشغيل الاولاد او النقل القسري للمجموعات البشرية من مقاطعة الى اخرى او قمع المعارضة على اشكالها.

واذا كانت بكين قد وعدت كلينتون في مانيلا بوقف تجاربها النووية فالعقيدة العسكرية الصينية هي الوحيدة في العالم التي تتبنى امكان استعمال هذه الاسلحة في حالات الهجوم وليس فقط للدفاع عن النفس. وتتجاهل بكين ايضا دعوات الغرب لحصر مبيعات بعض الاسلحة الحساسة او لوقفها تماما، فهي قد باعت صواريخ بعيدة المدى من المملكة السعودية، وما زالت تمد ايران بكل انواع الاسلحة المتقدمة التي في حوزتها. وترفض الصين قطعا فرض العقوبات على الدول، فهي ضد حصار كوبا، وخرقت العقوبات التي فرضها الغرب على الصرب وعلى ايران وعلى كوريا الشمالية وعلى بورما، بل انها وقعت اخيرا اتفاقا نفطيا هائلا مع العراق سيبدأ العمل به فور شعور بغداد وبكين بالقدرة على تحدي العقوبات الاميركية المفروضة على هذا البلد. وتسمح بكين لنفسها بخرق الاتفاقات الدولية التي تتمكن واشنطن من فرضها عليها كما حصل مرارا وتكرارا في مجال حقوق الملكية الادبية والتقنية (وقع في مانيلا اتفاق جديد في هذا المجال قد يكون مصيره كسابقيه).

هذا الجنوح القومي العارم يفسر ايضا ان التوتر يميز علاقات بكين بكل الدول التي تجاورها من دون استثناء فهي تتنازع على جزر بحر الصين مع اليابان في الشمال ومع فيتنام في الجنوب، وعلاقاتها على توترها المعهود منذ عقود اربعة على حدودها مع روسيا كما مع الهند، وهي ستسترجع هونغ كونغ الفائقة الثراء بعد سنتين وفقا لشروط فرضتها على بريطانيا فرضا بينما هي تزيد من حدة تحرشها بـ"مقاطعتها التايوانية السليبة" سنة بعد سنة حتى كادت تنفجر الحرب بينهما قبل اشهر. لذا ترى بكين اليوم في حالة ملتبسة. فهي الجار القومي والشريك التجاري والسوق المالية الرحبة. وهي ايضا النظام السياسي العتيق المحنط المتجبر. وهي الدولة التوسعية ذات الارث الامبراطوري الحي والطماع. ولا تتردد واشنطن طبعا في الاستفادة الواسعة من هذه السوق الكبرى ولا في الاستفادة من صورة "البعبع الصيني" تهول بها على دول الشرق الاضعف لتبرير دورها في سياسة المنطقة وفي الحفاظ على امنها.

ولعل قادة تلك الدول بدأوا يعون ان الرخاء الاقتصادي ليس كافيا لتجنب النزاعات الدامية، وان الحرب الباردة المنتقلة نحو الشرق قد تتحول يوما الى سخونة موجعة، بينما تنقسم النخب الثقافية الآسيوية على نفسها بصورة تذكر بعض الشيء بما هو حاصل في ساحاتنا العربية بين دعاة التحديث والتغرب والالتصاق باميركا ودعاة البحث عن "الاصالة الكونفوشية" و"الطريق الاسيوي المستقلة نحو المستقبل".

يصيب الخليجيون اذن في اتساع اهتمامهم بالشرق، ونخطىء تماما ان لم نجارهم ونتقدم عليهم في ذلك، علنا نتعلم منهم ان ارادة الانسان افعل في النمو الاقتصادي من كل ثروات النفط والغاز. وان التربية ثروة اخطر من المال ومن الموارد. اما الذين صدقوا شمعون بيريس وغيره في شعار "الرخاء باب للسلام" فقد يستنتجون من المسار الآسيوي ما يجعلهم ينبذون هذه الافكار السطحية. فالنمو الاقتصادي هدف اساسي وشرعي بذاته ولذاته، لكنه يعجز عن تجنيب البلاد الحروب على اشكالها وعن حل القضايا السياسية الكبرى. ألم يكن لبنان في عز نموه الاقتصادي عندما انزلق عام ١٩٧٥ في حرب كادت تقضي على وجوده تماما، او ربما هي فعلت؟

غسان سلامة

الخميس ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٦